الدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية لـ "الأهرام"

السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة عصر التكتلات الاقتصادية

أكد الدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية - الأوروبية أن الاتحاد لديه خطط طموحة خلال المرحلة المقبلة لدفع التعاون بين مصر والاتحاد الاوروبى لجذب مزيدا من الاستثمارات الأوروبية المباشرة لمصر فضلا عن توفير فرص عمل جديدة مما تنعكس آثارها الايجابية على خفض معدلات البطالة خلال المرحلة المقبلة .. وحول أولويات عمل الاتحاد وخططيه المستقبلية المقبلة كانت لنا هذه السطور.

الاستثمارات الإماراتية الجديدة بمصر ظاهرة إيجابية

بصفتك رئيساً لإتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية .. كيف ترى دور الاتحاد فى جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية لمصر ؟

-الاتحاد لديه برنامج كامل للعام القادم يتضمن مؤتمرات ومعارض ولقاءات سياسية فى مصر وبلجيكا واسبانيا وفرنسا والمانيا وانجلترا وهولندا وايطاليا وفنلندا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبى بهدف جذب الاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة وتنمية الصادرات ودعم السياحة وتوفير فرص عمل لأبناء مصر .

و بجانب هذا البرنامج الحافل بالأنشطة سيتم التركيز على عدد من الأنشطة المهمة فى أربعة مجالات رئيسية :

(١) تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب المهنى والإدارى المتميز ودعم التعليم .

(٢) نقل وتطويع التكنولوجيا الحديثة للوصول لمستوى الجودة العالمية من خلال والربط بين الصناعة والخدمات والمراكز البحثية المصرية والأوروبية .

(٣) الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وترشيد الطاقات وتنمية تطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة..

(٤) تفعيل نشاط فروع الاتحاد بالبحر الأحمر وجنوب الوادى ليكونا على نفس المستوى المتميز لفرع الإسكندرية .

بقى أن نشير الى أن الاتحاد قد تأسس فى مايو عام ٢٠٠٤ ويعتبر قفزة كبيرة فى تاريخ العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية حيث بدأ بأكثر من ٣٠٠٠ عضو هم أعضاء المنظمات المؤسسة والتى تعمل فى مصر منذ أكثر من نصف قرن ويضم الاتحاد فى عضويته ٢٥ غرفة مشتركة وأكثر من٧ الاف شركة ويهدف الى إيجاد حوار مصرى أوروبى مشترك عالى المستوى ، وتنمية التعاون بين منظمات الأعمال المصرية الى جانب تعظيم الفائدة من اتفاقية الشراكة الأوروبية والإعداد لمنطقة التجارة الاورومتوسطية الحرة عام ٢٠١٠ ، كما يهدف الى الإسراع بعملية التحديث ونقل التكنولوجيا وتنمية الصادرات المصرية للسوق الأوروبية والمتوسطية.

ما هو رأيك فى إقامة سوق عربية مشتركة ؟ وهل ستكون على أسس موضوعية وعلمية أم مجرد شعارات ؟

-إن إقامة السوق العربية المشتركة بات مطلبا قوميا وعربيا مُلحا طال الحديث عنه لفترة إمتدت أكثر من ٣٠ عاماً ، وواقع الأمر أن التحولات الكبرى الدائرة على الساحة الدولية قد أنتجت توزيعاً جديداً للقوى الاقتصادية يعتمد فى أساسياته على الإيجابيات الاقتصادية فى ظل الإنتاج العالمى وتحرير التجارة الدولية وإزالة الكثير من كافة العوائق أمام انتقال السلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا عبر الدول رغم تحفظ البعض على مبدأ الكيل بمكيالين فى ظل تواجد حركة نشطة لتعميق الاندماج والتكامل التجارى والاقتصادى بين المناطق المختلفة من العالم .

مما سبق يمكنا القول بأنه ليس هناك مكان فى عالم اليوم لدول منفردة فى عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى ، والعرب الآن فى مفترق الطرق .. فإما الاختفاء من خريطة العالم وإما الاستمرار فى التواجد وإنما بفاعلية أكثر تفرض نفسها من واقع التواجد الدائم انطلاقاً منه لتوسيع دائرة التبادل المشترك .

إن قيام السوق العربية المشتركة لا يحتاج إلى مجرد قرار ولكنه يحتاج إلى خطة عمل تشمل المدى القصير وتمتد للمدى المتوسط والطويل .

وفى إطار إقامة العديد من الدول العربية المناطق الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف والتى تؤهل إذا أحسن إدارتها إلى إقامة السوق العربية المشتركة والتى تحتاج الى توحيد للنظم الجمركية وتوحيد للمواصفات القياسية والى توحيد لقوانين العمل والى تسهيل لانتقال العمالة عبر الحدود وتنظيم لقواعد المنشأ وتوحيد لشكل ونظم إصدار شهادات المنشأ وذلك بما يعظم مصالح دول السوق العربية ويدرأ عن تلك الدول ما يتهددها من إغراق سلعى لا ترغبه .

هل ترى بعد دخول الاستثمارات العربية خاصة الإماراتية ان الشركات المصرية غير قادرة على منافستها ؟

-إن من غير المختلف عليه أن أى استثمارات خارجية يتم ضخها بالسوق المصرية بغض النظر عن طبيعة هذا النشاط تكون لها آثارها الايجابية على مستوى الدولة والمؤسسات والسوق وأيضا الأفراد.

ولا شك أن المنافسة بمفهومها العام وأيضا الخاص تعتبر ظاهرة ايجابية من شأنها أن ترتفع بعنصر الجودة بما يضمن توافر شروطها بصورة تحمى حقوق المستهلك وتنخفض بالأسعار وتعنى بالخدمات فاهلاً بالاستثمارات الإماراتية وغيرها.

متى تقف الصناعة المصرية على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية ؟

-إن الصناعة المصرية كانت دائماً ومنذ نشأتها معرضة لتحديات تساير المسيرة جنباً إلى جنب إلا إن التحديات التى تواجهها الآن تعتبر أكثر من أى وقت مضى،فعلى الصناعة المصرية الآن أن تشمر عن ساعد الجد وتعمل على تطوير نفسها وصولاً إلى إحداث نهضة شاملة لها معتمدة فى ذلك على مبادئ عديدة أهمها :

. الجودة

إن تفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية لدورها أداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الإغراق الخارجى من جهة أخرى ، وأيضاً كأداة للتأهيل مع أسواق التصدير ، لذا فإن الوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة والمفتاح السحرى لأسواق التصدير المأمولة هو أن تصبح رمزاً من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى .

. المهارة التسويقية للتواجد والمنافسة بالخارج إن على السلع الهندسية أن تلتزم بالمواصفات القياسية المطبقة فى السوق المعنى بدءاً من استيفاء ومطابقة المنتج للمواصفات القياسية المحلية عند التعامل مع السوق الداخلية ونفس الأمر ينطبق على المواصفات المعنية بكل سوق خارجية بل يمتد الأمر ليشمل ضرورة توفير آلية توفير مخزون يكفى لاستيفاء الطلب لكل عميل بصورة فورية وكذا آلية لخدمات ما بعد البيع ومتابعة تحقيق الرضاء الكامل للعميل تحت كل الظروف .

. الرضاء الكامل للعميل

يمكن قياس ذلك بمعيارين الأول من خلال إدارة ملف الشكاوى والإقتراحات على مستوى الإدارة العليا للشركة والمعيار الآخر هو متابعة معدل نمو المبيعات المحققة داخل السوق المعنية

- مواجهة ملف المهدر معركة اليوم والغد

إن التفوق فى مواجهة ملف الإهدار هو التحدى القادم والذى يتحتم على الصناعة المصرية مواجهته فى المستقبل .

والمهدر هو ما يفقد من الطاقات والموارد ويمكن منعه ومع ذلك لا نمنعه سواء كان سبب عدم المنع يرجع إلى الإهمال أو الغفلة أو الجهل وتتعدد مظاهر الإهدار منها :

. الإهدار فى الخامات المستخدمة فى مواقع إنتاجية كثيرة مثل الإهدار بسبب استخدام تكنولوجيا دون المستوى ، وعمالة غير مدربة ، وغيبة الخطط والمعدلات المدروسة .

. الإهدار فى الطاقة مثل الإسراف فى إستخدامات الطاقة الكهربائية . الطاقة المهدرة من خلال العديد من آلات ومعدات المصانع نتيجة القصور فى عمليات الصيانة . الطاقة المهدرة من خلال وسائل النقل والمواصلات .

. الإهدار فى الفاقد من تنمية رأس المال البشرى .

. الإهدار فى إدارة عناصر الوقت .

. الإهدار فى إدارة الموارد المالية .

هل هناك تفاؤل لديكم بتكامل إقتصادى عربى أم لا ؟

-إن لغة التكتل الاقتصادى والتكامل أكد عليها واقع التقدم فى الدول الصناعية الكبرى من أجل تحقيق المزيد من النمو والانتعاش ، ومن أجل توفير أفضل الظروف اللازمة للتقدم التكنولوجى ولإعطاء الصناعة دفعة قوية إلى الأمام، وهى دروس للأسف لم يدركها حتى الآن عالم الدول النامية خاصة العربية التى تعيش فى إطار عام من الانقسام وعدم الاتفاق حتى على مستوى المجموعات الجغرافية التى تملك كل مقومات التجمع والتكتل وتلك كل ضروراته واحتياجاته . وعلى الرغم من ضياع أكثر من ٤٠ عاماً على مولد فكرة التجمع العربى إلا أن ما مضى يندرج تحت بند التاريخ ، ويجب أن نعيش الحاضر ونأمل فى المستقبل خاصة وان السنوات الأخيرة قد شهدت بداية تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى اعتباراً من اول يناير ١٩٩٨ كبداية للتكتل العربى ، وللتعامل مع العالم بأوضاعه الجديدة وتناقضاتها والتى يتضح جانباً من أبعادها من الواقع القائل أنه على الرغم من أن عالم اليوم يعيش تحت مسمى تحرير التجارة او "العالم فى ظل اقتصاديات السوق"... إن أجزاء العالم المختلفة اتجهت الى خلق تجمعات او تكتلات كبيرة من منطلق مصالح مشتركة تربط بين شعوب كل من هذه التجمعات ، ومن المتناقضات التى نلمسها أيضاً أن الكثير من الوحدات التى تدخل فى هذه التكتلات قد تختلف عن بعضها لغةً أو ديناً أو ثقافة إلا أنها فى نهاية الأمر ترى أن طريق الخلاص لها يتمثل فى التراب الاقتصادى ، واذا كان هذا هو موقف تلك التكتلات سواء فى أمريكا او فى أوروبا او فى آسيا او فى إفريقيا ، فما بالنا بعالم عربى لا نحتاج الى تعديد عناصر ترابطه ووحدته ، عالم عربى يقبض بيديه على العصا السحرية التى يمكن أن تعطية غلبة مطلقة فى عالم الصراعات .. هذه العصا تتمثل فى توافر رأس المال والثروة البشرية ، ناهيك عن العناصر الأخرى للقوة الاقتصادية .

بصفتك رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى كيف ترى مناخ التعاون المصرى الألمانى فى الفترة القادمة ؟

تعد ألمانيا ثانى أكبر شريك اقتصادى مهم لمصر بعد الولايات المتحدة ، وتأتى مصر فى المرتبة الثانية بعد ليبيا من حيث الاستثمارات الألمانية فى المنطقة العربية .

وتتكامل كل من مصر وألمانيا حيث السوق الأوروبية الضخمة والبحوث والتطوير وتصنيع الآلات والمعدات بألمانيا بينما تقدم مصر العمالة الرخيصة وحوافز للاستثمار وبوابة للسوق العربية والأفريقية ، وهذا التكامل تسانده آليات تمويلية عديدة يقدمها كل من بنك التعمير الألمانى وبنك الاستثمار الأوروبى وغيرهما من سبل التمويل الميسر.

وسوف تشهد المرحلة المقبلة نشاطاً مكثفاً لتعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا تهدف الى نقل التكنولوجيا و الاستفادة من دور الجامعة الألمانية لتكون معبر للتكنولوجيات المطروحة فى بنوك الأفكار و التكنولوجيات المستحدثة المطروحة للتسويق ، وأيضا فى استقدام تكنولوجيات حديثة نسبيا لتستخدم فى مصر ، كذلك تطوير الصناعات الصغيرة لتصبح نقطة انطلاق للصناعات القائمة بهذا بجانب الإعداد لعدد من البرامج و الآليات التى تهدف إلى جذب الشركات و البنوك الألمانية لاستخدام مصر كقاعدة تصنيعية من اجل التصدير و ذلك بالتكامل مع البرامج المتميزة للغرفة الألمانية – العربية للصناعة و التجارة .

■ حوار . محمد حماد